عدم العلم عن من شانه ان يكون عالما لما من شانه ان يكون
معلوما فالممتنع لذاته كشريك الباري واجتماع النقيضين
وارتفاعهما مثلا ليس وجوده وتحققه
متعلقا للتصور الشاذ فلا يرد الاشكال لانا
نختار الشق الثاني ولا نسلم لزوم الجهل اذ المراد
بقوله والله بكل شيء عليم مطلق العلم لا العلم بمعنى
الاعتقاد الجازم المطابق الثابت وعدد الانفاس
والاكل ونحو ذلك من المستحيلات متعلق للتصور
لا للتصديق ومنها ما اجاب به بعض المتكلمين
المنكرين للوجود الذهني ان علمه تعالى بالحوادث
الغير المتناهية انما يتحقق وقت وجودها وان صفة
العلم قديم والتعلق حادث لان التعلق بين العالم
والمعدوم الصرف محال ومنها ما استفيد من كلام
ابي هاشم من ان المستحيل لا يحصل له صورة في العقل
فلا يمكن ان يتصور شيء هو اجتماع النقيضين مثلا
فتصوره على سبيل التشبيه بان يعقل مثلا بين
السواد والحلاوة امرهو الاجتماع ثم يقال هذا
الامر لا يمكن حصوله بين السواد والبياض فهنا علم
وليس له معلوم تعلق به ذلك العلم من حيث ماهيته
وخصوصه فاستفيد من هذا الكلام ان علم تعالى
بعدد الانفاس وعدد الاكل والنعيم ثابت لكن

ليس له معلوم من حيث خصوصه بان يقال ان في الامور
المرتبة المتناهية امرا هو حصولها تفصيلا لا يمكن
ذلك في الامور الغير المتناهية فوجد العلم على طريق
التشبيه لكن ليس لذلك العلم معلوم ثم هذه
الاجوبة الستة ليست ظاهرة في اختيار الشق
الاول بخلاف الاجوبة الخمسة السابقة وسنبين
في ذكر الايراد عليها ان كلا من الستة بأي وجه
اجيب به ان شاء الله تعالى **الفصل الثالث**
في بيان الايراد على الاجوبة المذكورة وبيان ما يرد
على الايراد ودفعه **اما** على الجواب الاول وهو الجواب
المصدر بانه الحق فبان يقال ان ما ذكره وان كان في مقام
المنع لكن سنده ركيك لان الكلام في الحوادث الجزئية
الغير المتناهية وتميز بعضها عن غيرها لا يكون الا
بالاحاطة وهي لا تكون الا بالنهاية وهي خلاف المفروض
فيكون باطلا وفيه ان علمه تعالى لا يقاس على علم
الممكنات وهو قياس الغايب على الشاهد وهو من الادلة
الفاسدة مع انه كلام على السند وان كان بالابطال
وهو لا يفيد الا اذا كان السند مساويا للمنع وهو
ممنوع وما قيل انه يدعي مساواته فيفيد فلا يفيد
واما على الجواب الثاني وهو جواب شارح
المقاصد فبان يقال ان العلم اضافة او صفة ذات